

دور الاستثمار السياحي الفندقى فى التنمية الاقتصادية بالجزائر

The role of Hotel Tourism Investment for the Economic Development in Algerianمهمل عادل أمين¹¹ مدرسة الدراسات العليا التجارية، mhameladelamine@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/26

تاريخ القبول: 2019/12/08

تاريخ الاستلام: 2019/11/14

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الاستثمار السياحي الفندقى بالجزائر و دوره فى التنمية الاقتصادية، إذ نهدف من خلال دراستنا لمعرفة واقع هذا النوع من الاستثمار و معرفة آثاره الاقتصادية، و لإبراز ذلك اعتمدنا على تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري وواقع الاستثمار الفندقى ، و من ثم قمنا بإبراز و تحليل أثره على تنمية بعض المتغيرات الاقتصادية، اعتمادا على الإحصائيات المتوفرة فى هذا المجال.

و أهم ما توصلنا إليه من نتائج من خلال هذه الدراسة: مساهمة جد ضعيفة فى الناتج الداخلى الخام و فى امتصاص البطالة، تسجيل ضعف فى الإيرادات السياحية ما أثر سلبا على ميزان المدفوعات، تسجيل عدد مشاريع فندقية قليل مقارنة بما هو منتظر فى الفترة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي الفندقى، التنمية الاقتصادية .

تصنيف JEL: B23، E24، H54، L32، O22 .

Abstract:

The subject of our study is to know the reality of the hotel tourism investment in Algeria and its impact on the economic development by diagnosing the reality of the Algerian tourism sector and the reality of hotel investment.

¹ مهمل عادل أمين، mhameladelamine@gmail.com

This study results : A weakness contribution of the gross domestic product and to decrease the unemployment ,a weakness in tourism revenues which affected negatively on the balance of payment , the number of hotel projects is small to what is expected.

Keys words: tourism , hotels tourism investment, economic development.

Jel Classification Codes: B23, E24, H54, L32, O22.

1. المقدمة:

تلعب السياحة دورا أساسيا فى دعم كبرى الاقتصاديات العالمية باعتبارها أحد الموارد الرئيسية لبعض الدول و موردا أساسيا لدول أخرى، و يعد الاستثمار فى هذا المجال أحد الدعائم الأساسية التى يركز عليها نجاح أى استراتيجية سياحية مسطرة، خاصة ما تعلق بالاستثمار السياحي فى المجال الفندقى باعتباره أحد الآليات الداعمة و المساهمة فى تنمية المتغيرات الاقتصادية من جهة و توفير البنى التحتية اللازمة لاستقبال السياح فى أحسن الظروف ووفقا للمعايير العالمية من جهة أخرى.

1.1 مشكلة البحث : تمتلك الجزائر مقومات سياحية كبيرة و فريدة من نوعها تمكنها من إعتلاء مراتب جد متقدمة محليا، قاريا و حتى دوليا، و من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:
ما هو واقع الاستثمار السياحي فى المجال الفندقى بالجزائر و ما دوره فى التنمية الاقتصادية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما هو واقع الاستثمار فى الهياكل السياحية الفندقية ؟
- ما هو أثر السياحة و الاستثمار الفندقى على التنمية الاقتصادية فى الجزائر؟
- 2.1 فرضيات البحث:** و تتمثل فرضيات بحثنا فيما يلى :
- توقف الكثير من المشاريع السياحية الفندقية جراء ضعف الاستثمار.
- تساهم المشاريع السياحية الفندقية فى توفير مناصب العمل و بالتالى امتصاص البطالة.
- تسجل النفقات السياحية ارتفاعا مقارنة بالإيرادات ما أثر سلبا على الميزان السياحي.

- يساهم القطاع السياحي بنسب ضئيلة في الناتج الداخلي الخام.

3.1 أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الاستثمار السياحي في المجال الفندقي بالجزائر.

- التعرف على عدد المشاريع السياحية في المجال الفندقي بالجزائر.

- التعرف على دور المشاريع السياحية في المجال الفندقي في توفير مناصب الشغل.

- التعرف على دور السياحة في تنمية بعض المتغيرات الاقتصادية بالجزائر.

4.1 أهمية الدراسة : يعد الاستثمار السياحي أحد أهم الآليات التي تلعب دورا جوهريا في تنمية

هذا القطاع بالجزائر لما يلعبه من دور في استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب، وبالتالي

تدفق رؤوس الأموال التي من شأنها تطوير القطاع و ضمان إستمرارية و استكمال المشاريع

السياحية الحالية و المتوقفة خاصة بما تعلق بالهياكل الفندقية، باعتبارها أحد المقومات

السياحية التي تسهم في إرضاء السياح الحاليين و استقطاب سياح محتملين من جهة و

باعتبارها مكان الإقامة التي يتوجب توفير كل سبل الراحة فيها وفقا للمعايير الدولية

المعتمدة في المجال من جهة أخرى، إضافة إلى السياسة الاقتصادية الحالية المنتهجة من

طرف الدولة الجزائرية و المبنية أساسا على ترشيد النفقات العمومية ما دفع بها للبحث

عن مصادر أموال خاصة تركز أساسا على الاستثمار في شتى المجالات خاصة في المجال

السياحي.

5.1 منهج البحث : اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي و التحليلي، من خلال وصف و

تشخيص واقع الاستثمار السياحي في المجال الفندقي بالجزائر و دوره في تنمية بعض

المتغيرات الاقتصادية، و تحليل المعطيات و الإحصائيات المتوفرة لدينا في هذا المجال .

2. مفهوم السياحة و الاستثمار السياحي:

للسياحة و للاستثمار السياحي مفاهيم عديدة نذكر منها :

1.2 مفهوم السياحة:

تعددت و اختلفت التعاريف المرتبطة بمفهوم السياحة ، فمنها ما هو لغوي و منها ما هو اصطلاحي و اقتصادي، و التي سنتطرق إليها فيما يلي:

عرفت السياحة في قاموس "Larousse" بأنها: "عملية السفر قصد الترفيه عن النفس ، فهي مجموعة من الإجراءات التقنية ، المالية و الثقافية المتاحة في كل دولة أو كل منطقة و المعبر عنها بعدد السياح" (عميش، 2015، صفحة 18)

و عرفها "Guyer freuler" بأنها : " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث ، تبنى أساسا على الحاجة المتزايدة للحصول على الإستجمام و تغيير الجو و الوعي الثقافي المنبثق عن تذوق مجال مشاهدة الطبيعة ". (متلف، 2016، صفحة 5)

و عرفت أيضا بأنها: " نظام مفتوح يتكون من أربعة عناصر هي : المنطقة الجاذبة للسياح ، المنظمات السياحية، الحكومات التي تفرض الرقابة على النشاط السياحي و السكان القاطنين بالمناطق التي يزورها السياح". (زديوي، 2017، صفحة 243)

بينما عرفها "Robinson" بأنها: " انتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها لمدة تزيد عن 24 ساعة و تقل عن سنة واحدة " (درويش، 1997، صفحة 249)

كما عرفت بأنها : " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث الغاية منها الحصول على الإستجمام و تغيير الجو الذي يعيش فيه الإنسان ، و اكتساب الوعي الثقافي و تذوق جمال المشاهد الطبيعية و نشوة الإستمتاع بجمالها" (لعراف، 2012، صفحة 01)، و يعتبر " Gerard Guibilato: " أن مصطلح السياحة يختلف في معناه حسب الغرض منه و نظرة الناس له، و قسمها إلى ثلاثة أقسام:

أ. بالنسبة للزبون : هي عبارة عن مجموع الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة السياحية، و التي تهدف أساسا لإشباع رغبات الزبون :

ب. بالنسبة للمؤسسات و الأفراد العاملين لديها: لم تعد السياحة مجرد هواية، بل أصبحت وظيفة و مصدرا للربح و للتنمية، و أضحت القطاع السياحي قطاعا مهما و

جاذبا للمستثمرين؛

ج. بالنسبة للاقتصاديين : تتميز السياحة بخصائص النشاط الاقتصادي ، و تتمثل أساسا في إنتاج السلع والخدمات السياحية. (Aziza benabbas, 2017, p. 04)

و مما سبق يمكن القول أن تعريف السياحة يختلف من شخص لآخر باختلاف نظرة الباحثين في المجال، وأنها عبارة عن نظام مفتوح يتكون من المنطقة الجاذبة للسياح ، المنظمات السياحية، حكومات الدول السياحية المستقبلية والسكان القاطنين بها ، وهي ظاهرة تنشأ جراء حاجة الإنسان للراحة والاستجمام (شقها الاجتماعي) و كذا حاجته لتوفير متطلبات الحياة (شقها الاقتصادي).

2.2 مفهوم الاستثمار السياحي :

يعتبر القطاع السياحي قطاعا واعدا و جاذبا للاستثمارات المتنوعة ، ويعتبر كذلك أحد أهم المقومات السياحية التي تبني عليها مختلف الاستراتيجيات المسطرة المرتكزة أساسا على استقطاب و جذب أكبر عدد من السياح ، لما توفره هذه الاستثمارات من سبل الراحة والشعور بالرفاهية و كذا تلبية حاجيات السياح ، خاصة ما ارتبط منها بمجال الفنادق ، المطاعم ، القرى السياحية و مختلف المنشآت الأخرى التي من شأنها تلبية حاجيات الزبون و إرضائه ، و للاستثمار السياحي عدة تعاريف نذكر منها :

يعرف الاستثمار السياحي بأنه : " ذلك الاستثمار الذي يهدف لخلق ثروة جديدة و تجديد الثروات القائمة ، و يعتبر أحد المراحل الهامة في الدورة الاقتصادية " (Ouehchia hamouche, 2014, p. 04)

و يعرف أيضا بأنه : " مجموع ما ينفق في قطاع السياحة و ما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع ، و يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما يتيح من فرص كبيرة للنجاح و تحقيق عوائد مالية ، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية للاستثمار في مجال السياحة إلى جانب قوة

المنتج السياحي المعروض و حجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية و مدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتجاتها السياحي ". (مساني، 2019، صفحة 209)

كما يعرف الاستثمار السياحي بأنه : " التنمية الاستثمارية للسياحة و التي تلبي احتياجات السياح في المواقع المضيفة إلى جانب حماية و توفير الفرص مستقبلا ، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية ، و يتحقق معها التكامل الثقافي ، العوامل البيئية ، التنوع الحيوي و دعم نظم الحياة " (خلفي، 2016، صفحة 128)

و منه نستطيع القول بأن الاستثمار السياحي هو مجموع رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية التي تسهم في تحقيق عوائد مالية و تقديم أفضل الخدمات المختلفة التي ترضي السياح ، و هو الاستثمار الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، البيئية و السياحية بما يخدم المستثمر و المكان المستثمر فيه على حد سواء .

1.2.2 خصائص الاستثمار السياحي :

للاستثمار السياحي عدة خصائص تميزه عن الاستثمارات في القطاعات الأخرى ، نذكر منها : (لعروم، 2018، صفحة 05)

أ. يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة ، تمزج بين اليد العاملة العادية و المتخصصة في الخدمات السياحية ؛

ب. تؤثر التشريعات و القوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي ، فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة و تقل بقدر التعقيدات و العراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية ؛

ج. تتميز المشاريع الاستثمارية السياحية بعدم المرونة و نظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي ، كما تتميز الاستثمارات السياحية بـ :

أ. تكون في أصول ثابتة و لمدة طويلة تتراوح بين 20 و 25 سنة، مما يترتب عنها عدة تغيرات سياسية و اجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛

ب. يعتبر العائد على الاستثمارات ليس سريعا نظرا لطول مدة الاستثمارات ؛

ج. لا تحتاج الاستثمارات السياحية إلى عناصر معقدة كالتيكنولوجيا مثلا ، لاعتمادها الكبير على العنصر البشري ؛

د. تساهم في دعم اقتصاديات الدول من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تسهم في الدخل السياحي؛

هـ. تعد هذه الاستثمارات من الصادرات الغير منظورة ، لا يمكن نقلها من مكان لآخر.

2.2.2 مجالات الاستثمار السياحي :و تتمحور حول المجالات التي يغطيها قطاع السياحة، و تتمثل فيما يلي : (هني، 2018، صفحة 57)

أ. الاستثمار في خدمات الإقامة و الخدمات المرافقة لها : تعد خدمات الإقامة من أهم الخدمات التي تقدم للسائح و لها أهمية كبيرة ، حيث يقضي السائح وقتا كبيرا في الفندق و ينفق ما يقارب 40 % من المخصصات المتعلقة بالرحلة السياحية على الإقامة و الخدمات المرافقة لها، و يشمل هذا النوع من الاستثمارات " الاستثمار في الهياكل الفندقية ،مراكز الترفيه ، خدمات النقل السياحي ، مراكز الاتصالات و الاستعلامات السياحية .

ب. الاستثمار في المؤسسات السياحية : تلعب المؤسسات السياحية دورا كبيرا في تدعيم النشاط السياحي ، حيث تعمل على إيصال المنتج السياحي في المكان و الوقت المناسب و هي المسؤولة عن عرضه و تقديمه للسائح ، فتقوم بإعداد البرامج السياحية و الرحلات، الحجوزات و طبع المنشورات الإعلانية و غيرها من الخدمات الأخرى .

3.2.2 أهداف الاستثمار السياحي :للاستثمار السياحي أهداف عديدة و مختلفة نذكر منها :

- أ. الأهداف الاقتصادية : وتتجلى هذه الأهداف في :
- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول ؛
 - خلق مشاريع تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية ؛
 - تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات.
- ب. الأهداف السياسية: وتتجلى هذه الأهداف في:
- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية و أداء النظام السياسي بشكل قوي؛
 - تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الأخرى ؛
 - تغيير سلوك الأفراد و انتظامهم في المنظمات والمشروعات ، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن .
- ج. الأهداف الاجتماعية : وتتجلى هذه الأهداف في :
- الرفع من المستوى المعيشي للأفراد ؛
 - سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة و الغير المتطورة ، من خلال الحد من الهجرة الداخلية و هذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي ؛
 - القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي و الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي قد تفرزها البطالة ، و هذا عن طريق خلق فرص عمل جديدة . (سعيداني، 2017، صفحة 08)

3. واقع المشاريع السياحية في المجال الفندقي بالجزائر :

تسعى الجزائر كغيرها من الدول خاصة النامية منها و الطامحة لتحسين اقتصادياتها، إلى تشجيع، تحسين و توفير المناخ الاستثماري المناسب خاصة في المجال السياحي، باعتباره أحد

أهم القطاعات الرائدة و المساهمة في توفير رؤوس الأموال الأجنبية ، و باعتبار أن الهياكل الفندقية أحد أهم الاستثمارات و المقومات السياحية التي تسهم في استيعاب السياح من جهة و توفير كل أساليب الراحة لهم طيلة فترة الإقامة، إذ سنستعرض فيما يلي واقع المشاريع السياحية الفندقية بالجزائريين سنتي 2016 و 2017 .

الجدول رقم (01) : واقع المشاريع السياحية الفندقية بين سنتي 2016 و 2017 :

عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب الشغل المتوقعة" المباشرة و الغير مباشرة"	
حالة المشاريع السياحية الفندقية من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2016			
المشاريع الإنجاز	584	76 670	32 592
المشاريع المتوقفة	119	13 393	5 003
المشاريع المستقبلية	793	104 979	39 502
المشاريع المنجزة	106	9 843	4 476
المجموع	1 602	204 885	81573
حالة المشاريع السياحية الفندقية من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر 2017			
المشاريع الإنجاز	764	101 772	44 840
المشاريع المتوقفة	147	16 985	6 978
المشاريع المستقبلية	928	129 641	47 812
المشاريع المنجزة	107	10 162	5 049
المجموع	1 946	258 560	104 679

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد المشاريع السياحية و ما يقابلها من عدد الأسرة و كذا عدد مناصب الشغل المتوقعة المباشرة و الغير المباشرة قد عرف ارتفاعا في الفترة محل

الدراسة، حيث قفز العدد من 1602 مشروع مقابل 204855 سرير و 81573 منصب شغل متوقع سنة 2016 إلى 1946 مشروع مقابل 258560 سرير و 104679 منصب شغل متوقع سنة 2017.

و سجلت المشاريع طور الإنجاز زيادة هي الأخرى، حيث قدرت سنة 2016 بـ 548 مشروعاً مقابل 76670 سرير و 32592 منصب شغل متوقع لترتفع سنة 2017 إلى 764 مشروعاً مقابل 101772 سرير و 44840 منصب شغل متوقع. و عرفت المشاريع المنجزة هي الأخرى زيادة طفيفة بمشروع واحد، مسجلة 106 مشروعاً مقابل 9843 سرير و 4476 منصب عمل متوقع سنة 2016 و 107 مشاريع مقابل 10162 سرير و 5049 مشروع متوقع سنة 2017، و الملاحظ أيضاً أن المشاريع المستقبلية قد عرفت ارتفاعاً هي الأخرى، حيث سجلت 793 مشروعاً مقابل 104979 سرير و 39502 منصب عمل متوقع سنة 2016 و 928 مشروع مقابل 129641 سرير و 47812 منصب عمل متوقع سنة 2017، و نفس الشيء بالنسبة للمشاريع المتوقفة و التي سجلت 119 مشروعاً مقابل 13397 سرير و 5003 منصب عمل متوقع سنة 2016 و 147 مشروعاً مقابل 16985 سرير و 6978 منصب عمل متوقع سنة 2017، إن الإرتفاع الذي عرفه العدد الإجمالي للمشاريع السياحية الفندقية لهو مؤشر على حرص الدولة للتوجه لمثل هذا النوع من الاستثمارات بحكم أهميتها، مردوديتها و دعمها للقطاع السياحي المعول عليه كثيراً، و يعتبر هذا الارتفاع معتبراً مقارنة بالفترة التي قدرت بسنة واحدة فقط، ما يؤكد ارتفاع عدد المشاريع طور الإنجاز في الفترة ذاتها، و نفس الشيء بالنسبة للمشاريع المستقبلية " المنتظرة" و التي تعبر عن استراتيجية موضوعة من طرف الوزارة الوصية، خاصة بإطلاق مشاريع مستقبلية بالقطاع.

و من الملاحظ أيضاً أن عدد المشاريع المتوقفة قد عرف ارتفاعاً هو الآخر، و هذا راجع إلى نقص التمويل المالي في هذه الفترة نظراً لضعف مصادر التمويل و كذا انتماج الدولة لسياسة ترشيد النفقات، ما دفع بالكثير من المشاريع للتوقف، إضافة إلى ضعف تدفق رؤوس الأموال الخاصة " الأجنبية منها و المحلية " في هذا المجال لاعتبارات عدة أهمها المناخ الاستثماري الغير مناسب و الغير محفز لجلب هكذا استثمارات، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

و نلاحظ أيضا مما سبق عدد مناصب العمل المعتبرة و المتوقعة من هذه المشاريع، سواء المتعلقة بخلق مناصب العمل المباشرة داخل هذه المؤسسات أو حتى مناصب العمل الغير مباشرة، ما يبرز أهمية هذه المشاريع و مساهمتها في امتصاص نسب البطالة و لو بنسب ضعيفة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

و يتضح لنا جليا مما سبق أن كما لهذا النوع من الاستثمار دور في ترقية القطاع السياحي، له دور كذلك في دعم و تنمية المتغيرات الاقتصادية من توفير لمناصب الشغل و كذا المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و دعم ميزان المدفوعات .

4. دور السياحة في تنمية بعض المتغيرات الاقتصادية بالجزائر:

للسياحة دور في تنمية بعض المتغيرات الاقتصادية سواء في تقليص نسب البطالة كما ذكرنا سابقا، جلب العملة الصعبة أو المساهمة في الناتج المحلي الخام، و هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1.4 واقع الميزان السياحي:

إن واقع القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2007 و 2017 يعكسه واقع الميزان السياحي لهذه الفترة و هو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): الميزان السياحي في الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2017:

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات السياحية	219	325	266	219	208	196	230	258	304	209	140.5
النفقات السياحية	377	469	457	574	502	428	410	611	677	475	580
الرصيد	-158	-144	-191	-355	-294	-232	-180	-353	-373	-266	-
											439.5

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات السياحية قد عرفت تذبذبا ملحوظا، حيث سجلت 219 مليون دولار سنة 2007 لترتفع إلى 140.5 مليون دولار كأعلى نسبة لها سنة 2017 ، كما عرفت النفقات السياحية تذبذبا هي الأخرى بتسجيل 377 مليون دولار سنة 2007 و 677 مليون دولار سنة 2015 و هي أعلى نسبة سجلت في الفترة محل الدراسة ، ما أثر سلبا على ميزان المدفوعات من خلال رصيد الحساب الجاري الذي يحتوي على حساب العمليات على الخدمات (السياحة) التي عرفت عجزا طيلة فترة الدراسة مسجلا أدنى نسبة قدرت بـ (-) 144 مليون دولار سنة 2008 و أعلى نسبة عجز له كان سنة 2017 بـ (-) 439.5 مليون دولار، ويرجع هذا العجز إلى أن مقدار المبالغ المنفقة في الخارج أكبر من الإيرادات السياحية المحصلة عن طريق السياح القادمين للجزائر، إضافة إلى أن تجارة العملة في السوق الموازية تمنع من تحديد الإيرادات السياحية بدقة حيث أن معظم التبادلات التي تجري في هذا السوق تكون من طرف الجزائريين المقيمين في الخارج في ظل انعدام تام لمراكز الصرف،. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2.4 واقع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات المكونة للناتج المحلي الخام في العديد من دول العالم سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، و يعد الناتج المحلي الخام من أكثر المقاييس الاقتصادية شيوعا واستخداما باعتباره أداة لإبراز مستوى النمو الاقتصادي ، وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام العالمي بلغت 9.8 % سنة 2015 و من المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 10.8 % بحلول سنة 2026" (بورحلي، 2016، صفحة 71)، أما في الجزائر فنسبة مساهمة القطاع السياحي تعتبر جد ضعيفة ، كما يبينه الجدول الموالي :

الجدول رقم (03): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام بين سنتي 2005 و 2015:

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مساهمة السياحة (%)	1.6	1.5	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	01	1.1	1.3	1.4	1.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من الجدول أعلاه يتضح لنا مدى التذبذب الحاصل في نسب المساهمة، إذ سجلت نسبة 1.6% سنة 2006، ليعرف انخفاضا سنّي 2007 و 2008 مسجلا نسبة 1.5%، و ليواصل الانخفاض ويصل لنسبة 1% سنة 2013 كأدنى نسبة في كل فترة الدراسة، و سجلت نسبة 1.6% كمساهمة سنة 2017.

إن ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام راجع أساسا إلى أن هذا القطاع لم يكن ضمن أولويات التنمية الاقتصادية منذ الاستقلال، وهذا راجع إلى اعتماد الدولة على قطاع المحروقات بنسبة تقدر بـ 98%، عوض تنويع مداخل الاقتصاد و الخروج من نفق الاقتصاد الريعي الأمر الذي انعكس سلبا على مساهمته و تحقيقه لهذه النتائج الضعيفة. و يتبين لنا مما سبق أن أثر القطاع السياحي في تنمية بعض المتغيرات الاقتصادية تعتبر جد ضئيلة مقارنة بما تحوز عليه الجزائر من مقومات طبيعية، تاريخية، ثقافية و مادية، إضافة إلى أهم الموارد التي تساهم في تطوير أي قطاع و هي الموارد البشرية التي يجب على المنظمات السياحية الإعتماد بها لاعتبارها أساس نمو و تميز أي قطاع، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

5. معوقات الاستثمار السياحي بالجزائر:

يواجه الاستثمار السياحي بالجزائر عدة معوقات تحول دون تشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب الاستثمار في هذا القطاع، و من هذه المعوقات نذكر: (يحياوي، 2014، صفحة 06)

- **مشكل العقار السياحي:** ويرجع هذا إلى سوء التسيير رغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطع مراقبة هذا المورد لكونه يسير من قبل عدة متدخلين "الإدارات السياحية، الجماعات المحلية، الوكالات العقارية.."، إضافة إلى عدم دقة الدراسات في المرحلة الأولى المتعلقة بتحديد الموارد السياحية بسبب نقص الإعتمادات المالية الممنوحة لهذا الغرض، ضف إلى ذلك التأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي و تهيئتها، المضايقات التي يواجهها المتعاملون للحصول على قطع أراضي و الإنتفاع بها،

إضافة إلى عمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي؛

- عوائق مالية تحول دون ازدهاره: حادثة نشأة السوق المالية في الجزائر، صعوبات في العمليات التجارية" تحويل، مسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة"، نقص رؤوس الأموال الأجنبية، إضافة إلى نوعية القروض الممنوحة للاستثمار السياحي " قصيرة و متوسطة الأمد"؛

- عدم استقرار النشاط التشريعي و التنظيمي للنشاط السياحي : إن عدم استقرار القوانين و التشريعات و كذا استقرار السياسات التنموية لم يسمح بإرساء استراتيجية فعالة لبناء صناعة سياحية على المدى البعيد ، و تبقى الممارسات الإدارية و طول فترة دراسة الملف الاستثماري و العراقيل البيروقراطية التي يتعرض أمور تعيقه و تجعله يغير وجهة استثماره لبلدان أخرى؛

- تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار السياحي: يتضح من خلال الإحصائيات المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أن القطاع الخاص الوطني و الأجنبي يتردد عن الاستثمار في القطاع السياحي حيث بلغت نسبة طلبات الاستثمار بالقطاع السياحي 2% من مجموع طلبات الاستثمار، و يرجع ذلك لصعوبة الحصول على العقار السياحي بسبب عدم تهيئته و تحضيره و ارتفاع تكلفة الاستثمار، التنظيم الإداري الذي يحتاج إلى تعديل يتناسب مع الإصلاحات للتحكم في فرص الاستثمار، إضافة إلى غياب المنتجات المالية اللازمة و عدم وجود تحفيزات مالية خاصة بالمستثمرين في القطاع السياحي؛

- وجود مشاكل على مستوى قطاع الصناعات التقليدية: تشكل الصناعات التقليدية عنصرا هاما في المنتج السياحي، و يواجه الحرفيون الخواص عدة صعوبات تتمثل أساسا في صعوبة الحصول على مقرات لممارسة النشاط و على القروض اللازمة لضمان ديمومة النشاط، عدم وجود شبكة تنظيمية لوظائف التمويل و التسويق تلائم

خصوصيات هذه الحرف، إضافة إلى ضعف برامج التكوين و عدم وجود نظام تمهين ملائم للصناعات التقليدية.

6. الخاتمة:

يعتبر الاستثمار السياحي أحد الآليات لاستقطاب رؤوس الأموال الخاصة المحلية و الأجنبية إضافة إلى اكساب الخبرات اللازمة لتطوير القطاع، لذا يجب على الجزائر تذليل العقبات التي تقف حيال استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، و ذلك بتوفير المناخ المناسب و وضع الآليات و التحفيزات اللازمة لتشجيع هكذا استثمارات و التي تسهم أساسا في الوصول إلى تنمية سياحية مستدامة و اقتصادية شاملة ، و توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- مساهمة ضعيفة في توفير مناصب الشغل نظرا لما هو منتظر من مساهمة القطاع السياحي الجزائري في هذا المجال؛
- تسجيل ضعف في الإيرادات السياحية ما أثر سلبا على ميزان المدفوعات؛
- مساهمة جد ضعيفة في الناتج المحلي الخام؛
- تسجيل ضعف كبير في عدد المشاريع الفندقية مقارنة بالنقص الكبير في عدد الهياكل الحالية؛
- توقف العديد من المشاريع بسبب السياسة الاقتصادية المنتهجة في الفترة محل الدراسة مقابل ضعف الاستثمار الخاص، و بناء على النتائج المتوصل إليها نوصي بـ:
- تشجيع الاستثمار في المجال الفندقي بهدف تثمين الطاقات و المواقع والشبكات الوطنية على مستوى السواحل، المناطق الصحراوية والمحطات الحموية ؛
- العمل بالمعايير الدولية المتعارف عليها و المعتمدة في المجال لضمان تقديم منتج سياحي جيد موافق للمعايير؛
- العمل على الاستثمار في العنصر البشري العامل بالهياكل الفندقية عن طريق التكوين؛

- إيجاد آليات اقتصادية محفزة لتشجيع الاستثمار بالقطاع السياحي عموما و المجال الفندقي بشكل خاص؛
- تدليل كل العقبات البيروقراطية التي تعرقل هذا النوع من الاستثمار، و التسريع في دراسة ملفات المستثمرين؛
- توفير الأوعية العقارية اللازمة لتشييد الهياكل السياحية بصفة عامة و الفندقية بصفة خاصة؛
- منح قروض متوسطة و طويلة الأمد، عوض القروض القصيرة الأمد الممنوحة حاليا و التي تحول دون تشجيع المستثمرين؛
- منح تحفيزات ضريبية تمكن من إستقطاب المستثمرين المحليين و الأجانب ؛
- تشجيع مجال الصناعات التقليدية باعتبارها أحد الركائز الأساسية للنهوض بأي قطاع السياحي؛
- ترقية ودعم الاستثمار السياحي من خلال سن تشريعات و قوانين واضحة للتطبيق.

7. قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:
- حدة متلف. أطروحة دكتوراه غير منشورة. دور الموارد البشرية في صناعة السياحة في الجزائر-دراسة ميدانية بوكالات السياحة لولاية باتنة- . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر: باتنة، الجزائر.2016.
- دليلة بركان، نوال هني. الاستثمار السياحي في الجزائر و سبل تفعيله في ظل إستراتيجية المخطط التوجيهي للنهضة السياحية 2025. مجلة الاقتصاديات المالية و البنكية و إدارة الأعمال . العدد (7).2018.
- رشيد سعيداني. أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-. مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 2 . العدد (3).2017.
- سامية فقير محمد أمين لعروم. واقع الاستثمار السياحي في الجزائر و تأثيره على السياحة الداخلية . الملتقى العلمي الوطني العاشر حول : السياحة الداخلية في الجزائر واقعها و سبل تطويرها. 10 و 11 . جانفي. 2018، جامعة اكلي محند أو الحاج: البويرة، الجزائر.

- سميرة العابد، فايزة لعراف. صناعة السياحة في الجزائر-الواقع وسبل النهوض- . الملتقى العلمي الوطني حول : فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر. 19 و 20. نوفمبر. 2012، جامعة الحاج لخضر: باتنة، الجزائر.
- سميرة عميش. أطروحة دكتوراه غير منشورة. دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة-1995-2015- . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس: سطيف، الجزائر.2015.
- سميرة فرحات، عيسى خليفي. أثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 2 . العدد (6) 2016.
- صورية مساني. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول . كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس: سطيف، الجزائر.2019.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي. متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية . العدد (4) 2016.
- فاتح مجاهدي، عبد الرحيم زديوي. تبنى التخطيط التسويقي الاستراتيجي كأداة لتفعيل قطاع السياحة في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال . العدد (4) 2017.
- ليلي بوحديد، إلهام يحيواوي. مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر . الملتقى العلمي الدولي الثاني حول : الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة. 26 و 27. نوفمبر. 2014، المركز الجامعي تيبازة: تيبازة، الجزائر.
- محمد الحمامي، كمال درويش. رؤية عصرية للترويج وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر و التوزيع. القاهرة، مصر: مركز الكتاب للنشر و التوزيع. (1997).

• المراجع باللغة الأجنبية:

- Aziza benabbas, D. o. *quels mecanismes ont été mise en oeuvre par le gouvernement Algerien pour le soutien de l'entrepreneuriat touristique* . Le deuxieme colloque international sur l'entrepreneuriat et son role dans le developpement du tourisme. 24/25. octobre. 2017, Centre universitaire de Tipaza: Tipaza,Algerie.
- Ouehchia hamouche, M. B. *Tourisme et developpement durable, quelles relations?* Le deuxieme colloque international sur les investissements touristiques en Algerie et son role dans la realisation du developpement durable. 26/27. novembre. 2014, .Centre universitaire de Tipaza: Tipaza,Algerie.